

كلمة وزير الشؤون الخارجية السيد عثمان صالح
في القمة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة



معالي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
أصحاب السعادة رؤساء الدول والحكومات
الوفود الكرام
السيدات والسادة

اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن أحر التهاني لمعاليتكم على انتخابكم رئيساً للدورة الحالية
للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويشرفني حقا أن أنقل الرسالة التالية من الرئيس إسياس أفورقي إلى هذه الجمعية الموقرة.
أصحاب السعادة،

لقد انقضت ثمانية وسبعون عاما منذ التأسيس التاريخي للأمم المتحدة في 24 أكتوبر 1945.
هذا الحدث التاريخي جاء على رماد ومخلفات الحرب العالمية الثانية التي تسببت في خسائر
غير مسبوقة في الأرواح ودمار للبشرية.

ولكن من المؤسف أن الدروس المؤثرة المستفادة من هذه الحرب الشرسة لم تؤخذ بعصر من
السلام الدائم المتجدد على الشرعية والعدالة والتوازن المستدام على المستوى العالمي.

وكانت الحرب الباردة التي استمرت على مدى السنوات الخمس والأربعين اللاحقة حاضنة لدوامة من الصراعات المتواصلة وعدم الاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم، مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب ضارة بالرخصاء الدائم والشامل.

والأمر الأكثر خطورة هو أن المحاولات العقيمة لفرض نظام عالمي أحادي القطب في السنوات الثلاثين الماضية أو نحو ذلك، وعلى وجه الخصوص، الأزمات التي نشأت في هذه الأوقات والتي تهدف إلى إحياء التحالفات والتكتلات العسكرية البائدة، تدفع مجتمعنا العالمي بشكل متزايد إلى الهاوية.

وفي ظل هذا الواقع العالمي الكارثي، كانت القارة الأفريقية، ولا تزال، مهمشة؛ ومضطرة، إلى تحمل وطأة هذه السياسات التدميرية.

ومن هذا المنظور، لا بد من الاعتراف بأن حركات المقاومة التي تنتشر في أفريقيا – والتي تتجلى في أشكال مختلفة – هي تعبيرات واستمرار للنضال ضد الاستعمار.

إنها ردود فعل تتحدى “العبودية الحديثة”، والنهب المتواصل، والهيمنة.

البعد الآخر الذي غالباً ما يتم التغاضي عنه هو حقيقة أن “تنظيم القاعدة”؛ “داعش”؛ “حركة الشباب”؛ فضلا عن الجماعات الإرهابية الأخرى المتفرعة، هي مؤسسات إجرامية تدعمها وتمولها نفس قوى الهيمنة لتحقيق أهداف سياسية. ويتم استغلالهم بلا رحمة لإثارة الأزمات وتوفير ذرائع معقولة للتدخل العسكري.

أصحاب السعادة،

لقد أسهبتُ في الحديث عن إرث أعمال زعزعة الاستقرار التي أطلقتها قوى الهيمنة لأن بلدي أيضاً لم يسلم من تداعياتها ضمن السياق العالمي الشامل

وأنا لا أشير إلى الماضي البعيد، أو الخمسينيات، التي تمت فيها التضحية بحق إرتريا غير القابل للمصادرة في إنهاء الاستعمار على مذبح المصالح الجيوستراتيجية لهذه القوى. يجب أن ندرك أن العقوبات المفروضة على إرتريا من عام 2009 حتى عام 2018 كانت بمثابة عمل آخر من أعمال العدوان والخداع الذي يتطلب الإنصاف الكامل والمساءلة.

أصحاب السعادة،

إن المقاومة القوية والمستمرة - حتى ولو كانت غير متبلورة - من جانب شعوب العالم كانت سبباً في ردة ظهور وانتشار النظام العالمي الأحادي القطب الهادف للهيمنة على العالم.

ويشير الاتجاه النابض بالحياة - المقاومة النشطة التي تنتشر بسرعة كبيرة في أجزاء مختلفة من العالم - إلى أننا على أعتاب واقع جديد؛ مفترق طرق تاريخي من شأنه أن يبشر بنظام عالمي جديد.

ومن الواضح أن هذا لن يحدث غداً.

ومع أن الطريق لن يكون سهلاً أو يمكن تحقيقه في فترة قصيرة من الزمن، ولكن ليس هناك شك على الإطلاق في أن المصير سيتم التوصل إليه في نهاية المطاف.

ولابد أن يكون النظام العالمي الجديد المنشود مصحوباً ومعززاً بتغييرات هيكلية بعيدة المدى في بنية الحوكمة العالمية، فضلاً عن مختلف المنظمات الدولية والإقليمية.

إن المأزق الذي يمكن تجنبه في هذا الجهد الجماعي الذي لا غنى عنه هو الميل إلى "التدابير التجميلية والاسمية" التي لن تؤدي إلا إلى توليد الأمل الكاذب واللامبالاة لدى شعوب وبلدان العالم التي تسعى وتطمح إلى تغييرات حقيقية من أجل السلام الدائم والاستقرار والازدهار.

وبالتراصف مع ذلك، ستضطر الأمم المتحدة إلى الخضوع للتغييرات الهيكلية المطلوبة والإصلاحات العميقة.

ونأمل أن تكون التغييرات المنشودة متناسبة مع التطلعات إلى العدالة وسيادة القانون؛ احترام الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية؛ بزوغ حقبة جديدة من الشراكة الحقيقية والرخاء المشترك.

وباعتبارها المنبر الدولي الرئيسي، فلا بد من الارتقاء بالأمم المتحدة - من حيث الهيكل والولاية - إلى منظمة جامعة راعية قادرة على الوفاء بولايتها التاريخية بكفاءة وقوة.

ومن هذا المنظور، لا ينبغي لنا أن ننظر إلى إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي تم التبحر به كثيراً، باعتباره تلاعباً اسمياً يقتصر فقط على زيادة عدد الأعضاء الجدد وتمثيلهم الجغرافي.

إن بنية سلطة الفيتو وغيرها من التشوهات المؤسسية التي تعيق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن ممارسة مسؤولياته على أساس القانون الدولي بحياد وموضوعية يجب أن يتم فحصها باستخدام السجل التاريخي كنموذج إرشادي.

وكما يتفق معي أصحاب السعادة، فإن المساومات السياسية وإساءة استخدام عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتعزيز المصالح الوطنية الضيقة لا تتوافق مع المسؤولية الجليّة الموكلة إليهم، والتي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة صراحة.

ولا ينبغي لمعيار العضوية أن يقتصر على مجرد النفوذ السياسي والاقتصادي وأن يتحدد بناءً عليه؛ حجم السكان ، إلخ.

يجب أن تعكس العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الطيف الواسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبهذه الروح، نأمل أن تقوم مداورات الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام، وفي الفترة المقبلة، بدراسة هذه المعايير المعقدة الأخرى المرتبطة بها بجميع أبعادها وعمقها.

وشكراً

24 سبتمبر 2023